بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

2019-1959

حفل تسليم شهادة الجودة ISO 37001

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري
والي بنك المغرب

الرباط في 28 نونبر 2019

السيد وزير الشغل والإدماج المهني.

السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

السيدة رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

السيد رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

السيدات والسادة أعضاء مجلس بنك المغرب.

حضرات السيدات والسادة،

أود بداية أن أرحب بكم، وأن أعرب لكم عن خالص امتناني لتلبية دعوتنا لحضور هذا الحفل المقام بمناسبة تسليم شهادة الجودة ISO 37001 الخاص بمنظومتنا لتدبير محاربة الفساد.

إن لقاءنا اليوم يصادف الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس بنك المغرب. كما أنه يحل على بعد فترة وجيزة من تخليد الأيام الدولية والوطنية لمحاربة الرشوة في 9 دجنبر و10 يناير المقبلين.

ولعل هذا اللقاء خير دليل على الاهتمام الذي نوليه لهذه الإشكالية، بالنظر إلى التحديات التي تفرضها والأولوية التي تحظى بها من لدن أعلى مستوى في الدولة.

حقيقة، لم تعد آفة الفساد من المواضيع المسكوت عنها، حيث تتفق أبرز الهيئات الدولية على الإقرار بأنها تعيق مسار التنمية ؛ ذلك أنها تضعف المؤسسات وتزعزع الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين وتهدد الاقتصاد والسلم الاجتماعي.

فصاحب الجلالة نصره الله، وضع محاربة الفساد في قلب قضايا التنمية، حيث قال في رسالته الموجهة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يوليوز 2018:

"ينبغي أن نضع محاربة هذه الآفة في صميم أولوياتنا، طالما أنها تشكِّل أكبر عقبة تعيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحد من طموح شبابنا. فمصلحة شعوبنا تقتضي، إذن، تحصين جميع الفاعلين في مجتمعاتنا من هذه الآفة، وتعزيز روح المسؤولية لديهم".

وانسجاما مع هذه الرؤية، قام بنك المغرب، بصفته بنكا مركزيا وفاعلا في القطاع المالي الوطني، ببلورة استراتيجية لمحاربة الفساد خاصة به.

حضرات السيدات والسادة،

إن الثقة التي يجب أن تقترن بمؤسستنا لدى شركائها ضرورية لإنجاز مهامها الأساسية، خاصة وأن القانون الأساسي الجديد للبنك، الذي صدر في يوليوز 2019، وسع من نطاق مهامه. فترسيخ الأخلاقيات يشكل، دون شك، أحد العوامل الرئيسية للنجاح وبلوغ الأهداف الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، نعمل جاهدين باستمرار كي يصير بنك المغرب فاعلا مرجعيا في هذا المجال، من خلال التزامنا بتنفيذ مهامنا باستقلالية وحزم ونزاهة.

ولذلك، اعتمد البنك منذ سنة 2005، منظومة أخلاقية منظمة وشفافة، تتكون من :

- مدونات أخلاقية تطبق على أعضاء المجلس وولاية البنك وكل المستخدمين،
- قواعد خاصة بالوظائف ذات الحساسية الأخلاقية العالية (مثل تلك المرتبطة بالمشتريات)،
- تدبير صارم لحالات تضارب المصالح والهدايا والدعوات.
- وأخيرا، نظام تحذير أخلاقي مفتوح أمام مستخدمي البنك وشركائه، يضمن عدم الكشف عن صاحب التحذير وحمايته.

وبغية التنفيذ الفعال لمجمل هذه المكونات وضمان انخراط الجميع في هذه العملية، اخترنا تنظيما لا مركزيا، يستند إلى شبكة من المراسلين "الأخلاقيين" داخل كل هياكل البنك، ويعتبر القناة الرئيسية لنقل ثقافة الأخلاقيات.

وفي إطار سعيه الدائم إلى التحسين، قام البنك بتعزيز منظومته الأخلاقية بشكل تدريجي، لتأخذ بالاعتبار تطور ممارسات البنوك المركزية الأكثر تقدما في هذا المجال.

ولأن مؤسستنا اختارت مواصلة هذه الدينامية، فقد قررت عقب اعتماد المغرب في سنة 2017 معيار ISO 37001، وابتداء من سنة 2018، وضع نظام خاص بها لمحاربة الفساد، معززة بذلك التقدم المحرز في منظومتها الأخلاقية.

وقد استفاد هذا النظام الذي تدعمه أجهزة التسيير على أعلى مستوى في المؤسسة (حسب مبدأ الاقتداء بالإدارة العليا) من عملية التصديق الأولى التي أجراها البنك سنة 2009 لأنظمته الخاصة بالتدبير والتي وضعها في مجال الجودة وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه. وقد حصلت المؤسسة على تصديقات أخرى في مجالات متعددة (البيئة، والصحة/السلامة في العمل وسلامة المعلومات) سنوات 2014 و2016.

ويتكون من عناصر رئيسية، من بينها :

- سياسة محاربة الفساد، وتنص على عدم التسامح نهائيا مع جميع أشكال الفساد. وقد تم تعميمها في إطار مبادئ الشفافية التي يعتمدها البنك،
- خريطة خاصة بخطر الفساد والتدابير ذات الصلة المتخذة للتحكم فيه؛
- مخطط تكويني وتحسيسي لفائدة مستخدمي البنك، وأيضا لفائدة شركائنا الرئيسيين والأطراف المعنية.

وكخطوة أخيرة، خضع هذا النظام لافتحاص من أجل الحصول على شهادة الجودة من طرف مكتب متخصص، تم انتقاؤه في إطار طلب عروض مفتوح. وقد خلص هذا الافتحاص، الذي أثلجت نتائجه صدرنا، إلى مطابقة نظامنا.

وبهذه المناسبة، أود الإشادة بالتعبئة والالتزام القويين اللذين أبان عنهما مستخدمو المؤسسة. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس بنك المغرب من أجل دعمهم لنا وانخراطهم التام في هذه العملية.

وبطبيعة الحال، فنحن على يقين بأن الشهادة لا تشكل غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة تدعونا أولا وقبل كل شيء، إلى رصد تحديات جديدة، وتؤكد لنا في الوقت ذاته مدى صحة المقاربات التي تنهجها مؤسستنا. ويبقى أول تحدي أمامنا هو الحفاظ على مطابقة نظامنا مع مرور الزمن، مع الانخراط في دينامية تتوقع وتتبع التطورات التي يشهدها المحيط الداخلي والخارجي للبنك.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان مهما بالنسبة لمؤسستنا، بصفتها البنك المركزي، السعي إلى تحقيق الأفضل في مجال مكافحة الرشوة بالنظر إلى المهام المسندة إليها، فإنه يبقى من أولوياتها المساهمة في الدينامية المسجلة على الصعيد الوطني، والتي تسهر أعلى المؤسسات على تسييرها في إطار اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي يرأسها السيد رئيس الحكومة. وأحيي بهذه المناسبة ممثله في هذا اللقاء، السيد الوزير.

وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لهذا الغرض، يتطلع البنك إلى المشاركة فعليا في الجهود المبذولة لمحاربة الرشوة في القطاع المالي تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لهذا الغرض .

هذه الرغبة، التي نتقاسمها مع نظرائنا في الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، عملنا على ترجمتها على أرض الواقع من خلال مبادرة طموحة، تمثلت في إبرام "اتفاقية تعاون"، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. وهي مبادرة تتماشى مع سياسة الانفتاح على محيطنا التي اخترنا نهجها في إطار مشاريع شاملة تحظى بالأولوية وبالاهتمام المشترك، من قبيل الأمن الإلكتروني أو قدرة القطاع المالي على الصمود.

فاتفاقيتنا الرباعية التي سنوقعها خلال هذا الحفل، تهدف بشكل رئيسي إلى تقاسم الخبرات والتجارب في مجال محاربة الرشوة. وتتكون من ورقة طريق سنوية تتضمن عدة أنشطة، لاسيما في ما يخص التوعية، والتكوين واليقظة. ومن الأهداف الأساسية لخريطة الطريق هاته تقاسم الخبرات والتجارب مع توفير الكفاءات اللازمة في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أن تنفيذ هذه الاتفاقية على أرض الواقع انطلق قبل توقيعها وذلك خلال سنة 2019 حيث انخرطنا في تعاون مثمر مكننا من تنظيم أنشطة عديدة للتوعية والتكوين لفائدة مسؤولي مؤسسات الرقابة الثلاث ومسؤولي القطاع البنكي، ومن إطلاق مشروع يهدف إلى إعداد خريطة لمخاطر الرشوة في القطاع البنكي، بتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وبدعم من مجلس أوروبا. ويمكن توسيع مجال هذا المشروع ليشمل قطاع التأمينات والسوق المالي.

وقبل أن أختم كلمتي هاته، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لفرق الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها لما قدموه لنا من دعم ولمهنيتهم العالية، كما أعرب عن امتناني الخالص لفرق عمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنك المغرب لروح التشارك والتعاون التي ميزتهم والتي ستكون ضمانا للنجاح في المراحل المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

صحيح أن المغرب خطا أشواطا هامة في مجال محاربة الفساد، لاسيما على المستوى المؤسساتي، لكن لا يزال أمامنا الكثير من العمل لضمان فعالية الإصلاحات المنجزة.

لذا، فكلنا مدعوون، مؤسسات وفاعلين اقتصاديين وممثلي المجتمع المدني، إلى تكثيف جهودنا وتعزيز تآزرنا من أجل القضاء على هذه الظاهرة، في سبيل الارتقاء ببلدنا وتحقيق نموه.

وشكرا لكم.